

جوناثان زاك:

انتهاك نظام اسم النطاق DNS وحماية الملكية الفكرية. من الواضح أنه يمكن تجاوز بعض الشرائح هنا لكي أعرض مباشرة أهم عناصر العرض.

اسمي جوناثان زاك وأنا رئيس فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك. [غير مسموع] لفترة طويلة. وإذا كنتم تذكرون، فقد تجلت مهمتنا في تقييم مدى قيام برنامج gTLD بالترويج للمنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك فضلاً عن تقييم فعالية عمليات تقييم الطلبات وإجراءات الحماية.

وقد كان هدفنا هو جعل تقييمنا مبنياً على البيانات بأكثر قدر ممكن وتتوير السياسات قبل أي إجراءات لاحقة أو نطاقات gTLD إضافية جديدة.

برنامجنا الزمني الحالي هو تسليم التقرير النهائي في أوائل السنة الجديدة. لدينا هذه الأقسام الجديدة للتعليق العام حالياً، ولهذا السبب عقدنا هذه الندوة عبر الويب، ثم نأمل أن يتمكن مجلس الإدارة من إعادتها للتعليق العام واتخاذ إجراءات في شهر أيلول (سبتمبر) 2018.

إذن، فقد تم نشر الأقسام الجديدة لفترة تعليق مختصرة لمدة 30 يوماً بدءاً من 26 تشرين الثاني (نوفمبر). هناك قسم بشأن النطاقات المحجوزة، وقسم بشأن انتهاك اسم النطاق DNS، وأيضاً قسم تم طرحه انطلاقاً من استبيان INTA بشأن حماية الملكية الفكرية.

وقد تم وضع التحديثات والإضافات باللون البرتقالي. التعليقات العامة بشأن مسودات التقرير السابقة التي نعمل عليها بالفعل، حيث لن تحتاجوا إعادة العمل على تلك الأمور. لقد أضفنا فقط بعض الأقسام للسياق، لكننا قد قمنا بالفعل بالعمل بجدية على التعليقات السابقة.

هناك التزام بمجهود مبني على البيانات. التحليل الإحصائي لانتهاك نظام اسم النطاق DNS ونطاقات gTLD تمثل في تقرير SADAG. إنه يقيس فعالية سبل الحماية التقنية، ويحلل معدلات البريد المزعج، والتصيد، والبرمجيات الضارة، وتوزيع فضاء gTLD عالمياً، و[غير مسموع] DNS من 2014 إلى 2016 [غير مسموع] القديمة في نطاقات gTLD الجديدة.

وقد قامت الجمعية الدولية للعلامات التجارية باستبيان للأعضاء لبدء فهم تأثير برنامج نطاقات gTLD الجديدة على مُلاك الحقوق.

دون مزيد من التأخير، أود تقديم درو باجلي، والذي هو رئيس قضايا انتهاك نظام اسم النطاق DNS لوقت المراجعة ليبدأ [غير مسموع] من هذا القسم من التقرير.

درو باجلي:

شكرًا لك جوناثان ومرحبًا بالجميع. إذن كما ذكر جوناثان، مهمتنا كانت واسعة بالنظر إلى برنامج نطاقات gTLD الجديدة. كجزء من تلك المهمة، كان من واجبنا النظر في سبل الحماية الموضوعية كجزء من برنامج نطاقات gTLD الجديدة لتخفيف ما حدده المجتمع على أنه مشاكل محتملة متعلقة بتوسيع نظام اسم النطاق DNS.

إذن، من أجل القيام بذلك، حددنا أولاً سبل الحماية الموضوعية كجزء من برنامج نطاقات gTLD الجديدة، وقيمنا واتفقنا بشأن مجال وكيفية تنفيذها، ثم جمعنا البيانات لنستخدمها كمؤشر لقياس فعالية سبل الحماية تلك في الحد من المشاكل المتضمنة وركزنا أساسًا على ما حدده المجتمع على أنه انتهاك لنظام اسم النطاق DNS.

طريقة تعريفنا لانتهاك نظام اسم النطاق DNS تمثلت في التركيز على التعريف التقني لانتهاك نظام اسم النطاق الذي يوجد توافق مجتمعي بشأنه ويمكننا أن نقيس حقيقة من خلاله باستخدام البيانات لأغراض هذا التقييم.

إذن، إذا رأيتم التعريف هنا على الشاشة، فقد نظرنا إلى الانتهاك بشكل واسع من حيث إدراك أن الانتهاك يتعلق بجوانب متعددة من السلوك في أجزاء مختلفة من المجتمع. لذلك ضيقنا نطاق التعريف لبضعة مجالات محددة فقط.

هنا ترون التعريف الواسع، لأنه بالطبع يمكن أن يكون الانتهاك متعلقًا بشروط الخدمة لاعتبار جميع الأمور التي قد تكون في بعض الاختصاصات القضائية جريمة إلكترونية وفي البعض الآخر مجرد انتهاك لشروط الخدمة، وبعضها قد يكون من الصعب تعريفه.

لذا فإن المجالات التي ركزنا عليها لأغراض القياس كانت هي التصيد، والبرامج الضارة، واستضافة البريد المزعج، لأنه كما ذكرت، هذه المجالات التي تمكنا تقنيًا من قياسها وهناك توافق مجتمعي بشأنها. إضافة إلى ذلك، هناك مجالات ممنوعة من خلال اتفاقية المسجل، وفي اتفاقيات ICANN مع الأطراف المتعاقدة.

ومن أجل الحصول على بيانات موضوعة لتقييم فعالية سبل الحماية هذه وقياس هذه المعدلات للانتهاك في نطاقات gTLD الجديدة مقارنة بنطاقات gTLD القديمة، فقد كلفنا بالقيام بدراسة تاريخية شاملة للنظر في معدلات الانتهاك في نظام اسم النطاق DNS بشكل كلي منذ بدء برنامج نطاقات gTLD الجديدة إلى غاية كانون الأول (ديسمبر) من السنة الماضية، كانون الأول 2016.

تم طرح هذه الدراسة في آب (أغسطس) من هذه السنة لفترة تعليقات عامة. وقد رأى الكثير منكم هذا وكانت له الفرصة للتعليق على نتيجة الدراسة وكذلك على منهجيتها.

وقد اعتمدت المنهجية على ملفات المناطق، وسجلات WHOIS، وبيانات القائمة السوداء للانتهاك نظام اسم النطاق DNS بما في ذلك تلك الفئات التي ناقشتها - التصيد، والبرامج الضارة، والبريد المزجج - من 11 قائمة مختلفة.

من هذا التحليل الشامل، تمكن الباحثون من إنتاج أعداد مطلقة للانتهاك لكل اسم نطاق وأمين سجل وكذلك معدلات الانتهاك، ومعدلات وكمية الانتهاكات المرتبطة باستخدام خدمات الخصوصية والوكيل.

إضافة إلى ذلك، نظر تحليلهم في الأماكن الجغرافية المرتبطة بانتهاك الأنشطة وقد ميزوا بين أسماء النطاقات التي كانت من المحتمل مسجلة من البداية لأغراض خبيثة وبين تلك التي كانت تسجيلات مشروعة ثم تم اختراقها واستخدامها في انتهاك نظام اسم النطاق DNS.

بالنسبة للذين رأوا الدراسة، فما اكتشفته الدراسة هو أن تقديم نطاقات gTLD الجديدة لم يساهم في زيادة الكمية الإجمالية للانتهاك لنظام اسم النطاق DNS الشامل أو المنظومة الكلية لنطاقات gTLD.

لكن، لا تزال هناك خصائص مضطربة كثيرة في نطاقات gTLD الجديدة - لبعض نطاقات المستوى الأعلى gTLD الجديدة، خاصة فيما يتعلق بقياس تقديم سبل الحماية.

أعتقد أن أحدًا ربما يجب عليه كتم الصوت في خطه. حسنًا.

إذن، ما وجدته الدراسة هو أنه رغم أن العدد بقي مستقرًا نسبيًا من حيث عدد الانتهاكات المرصودة في كل نطاقات gTLD، إلا أن هناك بالتأكيد توجه تصاعدي من حيث عدد أسماء نطاقات التصيد والبرمجيات الضارة المرتبطة بنطاقات gTLD الجديدة.

ومن حيث الانتقال المحتمل للانتهاكات، فقد بدأ أن هناك انتقالًا كبيرًا ... هل يمكن لمصدر الصوت أن يكتفم الميكروفون لديه؟ فأنا لست متأكدًا من مصدر هذا الصوت. أحد المنضمين حديثًا للندوة يجب عليه كتم الصوت في ميكروفونه. حسنًا، أعتقد أنه توقف الصوت.

إذن، في حين أن هناك توجهًا تصاعديًا لأسماء نطاقات التصيد والبرامج الضارة المرتبطة بتسجيلات نطاقات gTLD الجديدة، فيبدو حقيقة أن هناك ربما انتقالًا لأسماء نطاقات البريد المزعج من نطاقات gTLD القديمة إلى نطاقات gTLD الجديدة لأن العدد المطلق لأسماء نطاقات البريد المزعج في نطاقات gTLD الجديدة أكبر وقد تجاوز نظيره في نطاقات gTLD القديمة بحلول نهاية سنة 2016، مع استمرار هذا التوجه التصاعدي في معدلات الانتهاك المرتبطة بنطاقات gTLD الجديدة.

معنى هذا، هو أنه إضافة إلى بعض النتائج الأخرى التي سننظر فيها، فإن سبل الحماية التسعة التي تم اعتمادها كجزء من برنامج نطاقات gTLD الجديدة لوحدها لم توفق الانتهاكات.

إضافة إلى هذا، يعني انتقال البريد المزعج والأعداد المطلقة لنطاقات التصيد والبرامج الضارة المتزايدة في نطاقات gTLD الجديدة، فإن المعدلات الحالية للانتهاك كانت متماثلة في كل من نطاقات gTLD القديمة والجديدة في نهاية سنة 2016.

المزيد من الاضطراب، من حيث التسجيلات التي تم تسجيلها ربما منذ البداية لأغراض خبيثة، فقد كان عددها أكبر في نطاقات gTLD الجديدة مقارنة بنطاقات gTLD القديمة، حيث أنه رغم أن نطاقات gTLD القديمة أقدم وأكثر نضجًا من حيث عدد التسجيلات أو طول التسجيلات، إلا أن الانتهاكات هناك همت بشكل أكبر نطاقات gTLD المخترقة، لذا كانت هناك معدلات أكبر من نطاقات gTLD المخترقة ونطاقات gTLD القديمة [غير مسموع] بأن هناك زيادة في عدد التسجيلات الخبيثة [غير مسموع].

بخصوص استخدام خدمات الخصوصية والوكيل - إذن، فإنها غير مرتبطة بالضرورة بالانتهاك، لكن فقط الاستخدام العام لها - كان أكثر شيوعًا في نطاقات gTLD الجديدة، في حين أن البحث وجد أنه لا يوجد ترابط قوي بين الانتهاك واستخدام خدمات الخصوصية والوكيل.

هنا بعض الرسومات البيانية الغير جميلة ربما لإظهار التوجهات التي تحدثت عنها. كما يمكنكم أن تروا، فإن معدلات أو مجاميع نطاقات gTLD القديمة - هذا يهيم المجاميع - باللون الأزرق، ونطاقات gTLD الجديدة باللون الأخضر. يمكنكم أن تروا التوجه التصاعدي الذي تحدثت عنه

بشأن الانتهاك ونطاقات gTLD الجديدة. إذن مع تحول نطاقات gTLD الجديدة إلى نطاقات أكثر شيوعًا وأكثر تواجدًا عبر الزمن مقارنة بسنة 2014، فيمكنكم رؤية التنامي.

الأمر نفسه هنا مع أسماء النطاقات المرتبطة بالبرامج الضارة. ثم هناك الظاهرة التي وصفتها منذ لحظات بشأن تسجيل البريد المزعج، مع تجاوز نطاقات لبريد المزعج لنطاقات gTLD الجديدة لنظيراتها في نطاقات gTLD القديمة وليس فقط من حيث المعدلات، لكن أيضًا من حيث الأعداد الإجمالية.

هذه معدلات التصيد. إذن، فالمعدلات في الواقع تتبع قوسًا مائلًا، إذن ربما كان هناك نوع من حملة مماثلة في منتصف سنة 2015 إلى أن تروا النمو والانخفاض بنفس الشكل، لكن بعد ذلك في نهاية سنة 2016، يمكنكم أن تروا أن المعدلات في نطاقات gTLD الجديدة تحتاج نطاقات gTLD القديمة تلك.

من الواضح، فإن نطاقات gTLD الجديدة الخمسة الأكثر تعرضًا للانتهاك، والتي حددها الباحثون على أنها [dot-[top]، dot-online، dot-win، dot-site، و dot-xyz] لأغراض هذه الإحصائية، [غير مسموعة] امتلكوا بشكل جماعي 58.7%، إذن قرابة 60% من جميع النطاقات المدرجة في القائمة السوداء من بين كل نطاقات gTLD الجديدة.

هذا أحد الأمور حيث أن الانتهاك في نطاقات gTLD الجديدة ليس بالضرورة ظاهرة في كل نطاقات gTLD الجديدة، لكنه مجمع ومركز.

إذن، هذه هي معدلات البرمجيات الضارة ويمكنكم أن تروا ذلك أحيانًا، سواء بسبب حملات خاصة أو السعر أو عوامل أخرى، وقد كان لنطاقات gTLD الجديدة في الواقع معدلات أعلى في أوقات محددة مقارنة بنطاقات gTLD القديمة.

ثم هذه معدلات البريد المزعج.

هذه هي نطاقات gTLD الجديدة، وهي منفصلة عن الإحصائية التي ذكرتها للتو والتي وردت من مجموعة عمل سياسات سوء إدارة التسجيل والتي ذكرها الباحثون، وهذه من موردين مختلفين من البيانات الواردة من Spamhaus والتي نظر فيها الباحثون ومن [غير مسموع].

وهذا ما حدوده على أنه نطاقات gTLD الجديدة مع أعلى التركيزات النسبية من الانتهاك، ما يعني أنه بالنظر إلى حجم نطاق المستوى الأعلى TLD وإلى معدلات الانتهاك، فقد كانت هذه هي ذات أعلى معدلات.

لذا إذا نظرتم إلى الأمر، فحتى بعض نطاقات المستوى الأعلى الصغيرة حقاً لديها معدلات عالية جداً من الانتهاك.

إذن ما الذي تعنيه كل هذه البيانات؟ مما تمكنا من رؤيته ومن فهم وتحليل البيانات من الباحثين ومن النظر في تحليلنا لسبل الحماية وتحليلنا الخاص لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة إجمالاً، يبدو أنه دون اعتبار عوامل خارجية، فإن قيود التسجيل متصلة ومتراطة مباشرة بمستويات الانتهاك، حيث إذا كانت لديكم سياسة تسجيل صارمة، ما يعني أنه من الصعب والمعقد القيام بتسجيل اسم نطاق، أو إذا كانت هناك فقط سبل حماية أكثر تتحقق من التسجيلات فإن هناك معدلات انتهاك أقل، أو إذا لم تكن هناك قيود تسجيل، فيمكن أن تكون هناك معدلات انتهاك أكبر، وهذا ما يمكن أن يتعلق بعوامل أخرى أيضاً.

أحد العوامل التي تمكن الباحثون من النظر فيها في تحليلهم لاحقاً، لكن لم يتمكنوا من جمع بيانات شاملة بشأنها أو القيام بأي نوع من التحليل الكمي هي مسألة السعر. لذا، عندما نظر الباحثون في مشغلي السجلات الذين كانوا مرتبطين بمعدلات عالية من الانتهاك، وكذلك أمناء السجلات المرتبطين بمعدلات عالية من الانتهاك، فإن ما وجدوه هو أمر مشترك بين ذوي التركيز الأعلى تجلى في أنهم عروض تسجيل أسماء نطاقات منخفضة السعر.

بالمثل، عند النظر في تحليل بعض الأمور المشتركة، وجدوا أيضاً أن أسماء النطاقات المسجلة بطريقة خبيثة - وقد نظرت الدراسة في مشغل محدد واحد - كانت مرتبطة في كثير من الأحوال بعلامات تجارية كان يتم استخدامها كوسيلة للتغريب.

لذا إذا نظرتم إلى الدراسة وإلى فصلنا عن انتهاك نظام اسم النطاق، فيمكنكم رؤية أن أحدهم على سبيل المثال كان يستخدم مجموعة من التسجيلات المرتبطة بشركة Apple. إذا كانت هناك نطاقات بدت مثل العلامات التجارية iPhone و Apple لشركة Mac في حين أنها كانت في الحقيقة مرتبطة بالانتهاكات.

إذن هذا يظهر أن هناك توجهات ربما في الظاهر مع التسجيل والتي يمكن أن تكون مؤشرات لما إذا كان تسجيل مرتبطاً أو غير مرتبط ربما بالانتهاك في الباطن.

وكما ذكرت، بشأن معدلات انتهاك نظام اسم النطاق، فإن نطاقات gTLD الجديدة لم تستخدم هذا السيناريو الصعب لزيادة كل انتهاك يجعل نظام اسم النطاق أكثر عرضة للانتهاك مما كان عليه من قبل، ولكن في الوقت نفسه رغم كل سبل الحماية هذه التي تم وضعها مع الغرض المصرح به لتجنب الانتهاكات من أن تكون في النطاقات الجديدة، فإن نطاقات gTLD الأحدث لم توقف بنفسها هذه الظاهرة. إذن نتيجة لذلك، بالنظر إلى ما هي هذه الخصائص المشتركة، حيث أن انتهاك اسم النطاق كان مركزاً وحيث أن سبل الحماية وحدها لم تتمكن من تجنب الانتهاك، وقد قرر فريق المراجعة صياغة توصيات ستسعى لتجنب هذا النوع من الظواهر من الانتشار ووضع نوع من المحفزات المهمة حقيقة لكبح الانتهاكات بشكل استباقي، وكذلك بعض الوسائل الأهم والأفضل للتعامل مع الانتهاكات المنهجية الواسعة التي يعاني منها بعض مشغلي السجلات وبعض أمناء السجلات.

ما رأينا من هذا البحث هو أن هناك في الحقيقة أحياناً مشغلون حيث يمكنهم الاشتغال مع معدلات عالية حيث أن ما يقارب 100% من أسماء النطاقات المسجلة من قبل مسجل محدد كانت في الحقيقة مرتبطة بالانتهاك، وهذه الظاهرة يمكن أن تستمر لأشهر كثيرة دون حدوث أي شيء. إذن يبدو أن هذه الانتهاكات المنهجية الواسعة التي مكنت فعلاً من إلحاق الأذى بالغير وعانى منها أيضاً نظام اسم النطاق ككل، ربما لم يتم التعامل معها بالتدابير الموضوعية الجاري بها العمل.

لذا، ما سعيها للقيام به هو النظر في توصيات محددة يمكن للمجتمع اعتمادها للتعامل مع هذا.

ومن حيث الأطراف التي رأينا أن نوجه توصياتنا إليها، فهذا يعود إلى المجتمع بالطبع لتنفيذها، لكن الأطراف التي نعتقد أنه سيتم تمكينهم بأفضل شكل ليكونوا استباقيين وسيتم تزويدهم بالإمكانيات للتعامل مع الانتهاكات هم بالطبع المشغلون أنفسهم، والذين ربما عند [غير مسموح] التعامل مع المشغلين الذين قد يرغبون أو يحتاجون اعتماد قيود التسجيل أو أسعاراً أعلى، ويجب ربما أن يتم اعتماد تدابير استباقية ضد الانتهاكات لأن بعض هذه الانتهاكات، يبدو أنه إذا قمت ببعض التحليل في الظاهر، فيمكنكم تجنب المشاكل في الباطن وأن تتصرفوا بشكل أسرع وأكثر استباقية. وأحياناً مع مشغل أصغر، إذا كان من الصعب اعتماد مثل هذه السياسات، فقد رأينا أن المجتمع يمكنه اعتبار تحفيزات مختلفة سواء من خلال تقديم تخفيضات سعرية على التسجيل لجعل المحاربة الاستباقية للانتهاكات مجزية مادياً للمشغلين، أو إذا كان من الممكن قيام المجتمع باعتماد ممارسات مثلى مشتركة حيث سيكون هناك عرض جذاب لاعتمادها. لم نحدد بالضبط ما سيكون ذلك، لكننا قررنا أنه يجب وضع مثل هذه التحفيزات.

ثم، يحتاج امتثال ICANN لأن يكون أكثر تمكينًا للتعامل مع هذه الظاهرة المنتشرة والتي رأيناها مع بعض المشغلين المحددين، لكن ليس مع جميع المشغلين، حيث هناك هذه المستويات المركزة من الانتهاكات، وخاصة مع أمناء السجلات [غير مسموح] منذ بضعة لحظات.

إذن كان هناك أمين سجل في الصين حيث تمكنوا من الحصول على هذه المستويات العالية من الانتهاك طول السنة، ومكنوا من الجريمة الإلكترونية وقد كان فقط رأس الجبل الجليدي هو عندما توقفوا عن أداء فواتيرهم مما أدى إلى سحب اعتمادهم. هذا أمر نرى أنه لو كان امتثال ICANN أكثر تمكينًا للتعامل مع هذه الانتهاكات المنهجية عوض التعامل ببساطة مع الأمور على أساس فردي حسب الشكاوى، فستكون هذه طريقة أيضًا للمساعدة في هذا الأمر.

إذن بالنظر إلى الأمر ككل، هذا وضعنا توصياتنا، باستخدام مقارنة العصا والجزرة.

هذه هي أول توصيتين. نعتقد أن ICANN تحتاج حقًا التفاوض مع الأطراف المتعاقدة لوضع هذه التحفيزات في العقود لاعتماد هذه التدابير الاستباقية لتجنب الانتهاكات والتي كنت أشير إليها من لحظات.

وبالمثل، لكي تتمكن منظمة ICANN من أن تكون استباقية عندما تكون هناك بيانات عن مثل هذه الانتهاكات المنهجية المنتشرة وللتعامل معها، بدل انتظار الشكاوى الفردية بشأن كل اسم نطاق.

ثم، في سياق دراسة مبنية على البيانات من ICANN، والتي أشار إليها جوناثان سابقًا والتي قلنا أنها تعبر حقًا كفريق مراجعة في كل المجالات لتي كنا ننظر فيها، فنعتقد أنه من المهم لمؤسسة ICANN، خاصة حيث أنهم يجمعون ويحللون حاليًا كميات هائلة من بيانات انتهاكات نظام اسم النطاق، أن تقوم بفهم العلاقات بين الانتهاكات وكل المشغلين المعنيين لوضع خطة لمساعدة المجتمع على كبح هذه المستويات العالية من الانتهاكات.

إذن، فالانتهاكات ستحصل دائمًا بشكل ما، لكننا نعتقد أن هذه البيانات يمكنها أن تساعد حقًا السياسة المبنية على البيانات والتي ستوقف المستويات المنهجية من الانتهاكات.

ثم أخيرًا، وضعنا توصية بأنه إذا فشلت كل هذه الأمور، فربما يجب أن تكون هناك عملية سياسة حل نزاعات انتهاكات نظام اسم النطاق، حيث ستكون الأطراف المتضررة ممكنة، حيث أنه إذا



كانت هناك انتهاكات واسعة أو اعتداء أو ارتباط بمشغل محدد، فيمكن حقيقة تمكينهم للقيام بشيء ما بشأن ذلك.

هذه التوصية لم تحصل على التوافق الكامل. لقد حققت توافق الأغلبية لفريق المراجعة، لكن ليس التوافق الكامل، في حين حققت التوصيات الأخرى الإجماع العالمي.

بالنسبة لهذا الأمر، سيقوم ديفيد تايلور بالتدخل ليشرح بشكل أفضل في الممارسة كيف يمكن أن تعمل هذه المسألة. إذا كنت لا تمانع، ديفيد، يمكن أخذ الكلمة الآن. ديفيد سيكون أيضًا حاضرًا في القسم التالي.

شكرًا لك، درو. نعم، ليس كثيرًا في هذا الموضوع. حقًا، يمكن لهذا أن يتعلق بسياسة حل نزاعات انتهاكات نظام اسم النطاق، وكما ترون فنحن نضع جزرة على العصا وهذا هو نوع العصا الموضوعية وهذا حقًا بهم هذا [غير مسموع] نرى معدلات الانتهاك [غير مسموع] بشكل متناسب مع سياسات التسجيل الأكثر صرامة. إذن، حقًا بشأن هذه التوصية، كنا ننظر في الخطوط حيث تم تحديد مشغلي السجلات على أن لديهم كمية مهمة أو كبيرة من الانتهاكات، مما يحتاج تعريفه من خلال نسبة معينة، وهو ما يمكن أن يتم تحديده من قبل المجتمع من أجل [تعريف] تلك النسبة إذا ما أرادوا ذلك. لكن يجب أن يكون من المطلوب سواء إزالة تلك الانتهاكات أو اعتماد سياسات تسجيل أكثر صرامة، ربما من خلال الدخول في نوع من التحكيم أو أمر مثل ذلك [غير مسموع].

ديفيد تايلور:

إذن، حقًا، نحن نضع فقط آلية محتملة أخرى يمكن النظر فيها، لكي تكون القوة الرئيسية لكل أمر نقوم به حقًا هي امتثال ICANN. إذن هذا متابعة لذلك إذا لم تعمل امتثال ICANN على ذلك، إذا صح التعبير.

هذا كل ما أردت قوله بهذا الخصوص. [غير مسموع]. أعتقد أن لدي. هل من أسئلة؟ أوه، أسئلة. سأعطي الكلمة مجددًا لدرو، ثم، [غير مسموع] سيتكفل بالأمر.

نعم، الكلمة لي مجددًا. هل لدى أي شخص أية أسئلة حول قسم نظام اسم النطاق DNS؟ ثم إذا لم يكن الأمر كذلك، سأعطي الكلمة لديفيد ويمكننا العودة بعد ذلك بالأسئلة كفريق في نهاية الندوة عبر الويب تمامًا.

درو باجلي:

حسناً، سؤال من كاثي يبدو أنه سيكون جيداً لديفيد ليجيب عنه حيث يتعلق بما إذا كانت سياسة حل نزاعات انتهاكات نظام اسم النطاق ممثلة للسياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول اسماء النطاقات.

من حيث ذلك - سيحدد المجتمع التفاصيل المحددة، لكن ما نتطلع إليه هو أنه سيكون مماثلاً، حيث سيكون هناك حاجز للدخول من حيث أنه ستكون هناك تكاليف مرتبطة بذلك، حتى لا يكون النظام نفسه انتهاكاً، حيث يمكن تمكين فرد عندما يكون [غير مسموع] وأنه إذا كان التصور هو أن الآليات الأخرى الموضوعية من قبل المجتمع لا تمنع الانتهاكات والضرر، فستكون هناك طريقة أخرى إضافية حيث يمكن تمكين طرف آخر.

لكن ديفيد، سأدعك ربما تتدخل مجدداً إذا أردت شرح التماثلات بين السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول اسماء النطاقات وطريقة تصورنا لتلك السياسة.

ديفيد تايلور: بالتأكيد. شكراً لك درو. شكراً كاثي. نعم، سأضيف فقط إلى ما قلته. يمكن أن تكون السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول اسماء النطاقات [غير مسموع] مماثلة. أفترض أصلاً عندما كنت أفكر في هذا أنه كان [PDDRP] حيث كان لدينا [IRT] للتعدي على العلامات التجارية، لأنه مجدداً حقاً كان ذلك أمراً موضوعاً للتعامل مع مشغلي السجلات الذين يسمحون [غير مسموع] إخفاء، و[غير مسموع] واسع النطاق للاعتداء على العلامات التجارية في نطاق المستوى الأعلى، وتم وضع ذلك لتجنب ذلك. لم يتم استخدام ذلك، حتى يمكننا النقاش بشأن ما إذا كان مفيداً أو لا، لكن بعد ذلك لا نرى أي تسجيل مع 50% من أسماء النطاقات التي تعندي على العلامات التجارية، إذن يمكن القول أن ذلك نجح. إذن، إذا كانت تلك عصا لا يتم استخدامها لمعاقبة أي أحد لكن لتشجيع السلوك الجيد ولا نرى [غير مسموع] نسبة 50% من الأسماء المنتهكة، وأعتقد أنها ستكون أداة قيمة. إذن، هذا هو جوابي.

درو باجلي: كنت سأدخل فقط لسؤالك للمتابعة، كاثي. فقط لإعادة ذكر ذلك، كان هذا أمراً حقق توافق الأغلبية لكن لم يحقق الإجماع العالمي مع فريق المراجعة، فإن سبب اقتراح ذلك هو أننا حاولنا مع جميع التوصيات حقاً لوضع مقارنة شمولية لهذه المشاكل حيث إذا كان امتثال ICANN غير قادر على التعامل مع وضعية بسلطاته الذاتية ولم تنتج تحفيزات السلوك الجيد، ولم تكن هناك أي

وسيلة أخرى يمكن من خلالها وقف الانتهاك، فستكون هناك آلية أخرى. لهذا تم اقتراح هذه التوصية كطريقة أخرى فقط لإغلاق الحلقة فيما نراه مع هذه البيانات الموجودة كونه هذه الانتهاكات المنهجية المنتشرة مع آليات غير كافية في المجتمع ربما للتعامل معها ولتجنبها قبل حصول الكثير من الضرر.

هل لدى أي شخص آخر أية أسئلة محددة؟ هناك مناقشة جيدة حاصلة، لكن هل لدى أي شخص سؤال محدد قبل، فقط من حيث الوقت، نحتاج لانتقال إلى القسم التالي. لذا إذا كان لديكم سؤال، اكتبوه مجددًا في حالة لم أراه من المناقشة رجاء. سأنظر في الغرفة حاليًا.

حسنًا، سأعطي الكلمة لديفيد لأنه يبدو، إلا إذا كنت لم أر سؤالًا، لا توجد أسئلة أخرى موجهة لهذا القسم.

شكرًا لك مجددًا، درو. أعتقد أن الكلمة تنتقل فيما بيننا اليوم. لذا نعم، سننتقل إلى آليات حماية حقوق.

ديفيد تايلور:

كما نعم، فقد تم وضع آليات حماية حقوق الجديدة خاصة لربطها مع [غير مسموع] برنامج gTLD الجديد وقد كانوا هناك للعمل على آليات حماية حقوق الموجودة، أي السياسة الموحد لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات.

حسنًا، كان هناك قلق كبير وقتها من أن هذا التوسع الكبير لنطاقات gTLD الجديدة سيكون أرضية خصبة للمتجاوزين الإلكترونيين للقيام [غير مسموع]، إذا صح التعبير. وسمعنا من درو عن آثار الأطراف المنعدي الضمير الذين يستخدمون العلامات التجارية للتغريب وتلك [غير مسموع] بشكل خبيث لتسجيل أسماء النطاقات غالبًا المحتوية على سلسل متعلقة ببنود العلامات التجارية.

إذن، سعى فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك لفحص إذا ما كانت آليات حماية الحقوق هذه، من جهة أخرى، تساعد على تشجيع بيئة آمنة وما إذا كانت في الجهة الأخرى حقيقة عززت ثقة المستهلك في نظام اسم النطاق. سعينا أيضًا إلى قياس أثر تكاليف برنامج gTLD الجديد على مُلاك الملكية الفكرية.

كيف يمكننا التوجه نحو ذلك؟ حسنًا، نظرنا في تقارير مقاييس المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك لمؤسسة ICANN. بالتحديد، كانت هناك دراسة أثر INTA مع الجمعيات الدولية للعلامات التجارية. وقد نظرنا في ذلك. مراجعة آلية حماية الحقوق السابقة لمؤسسة ICANN. المراجعة المستقلة لمكتب مقاصة العلامات التجارية، وكذلك العمل السابق من قبل فريق العمل الجاري لآلية حماية الحقوق.

الانتقال إلى دراسة INTA. وكما قلت، كان هناك قلق من أنه مع تمديد نظام اسم النطاق مع نطاقات gTLD الجديدة، سننتج تكاليف إضافية ومنتزادة لفرض حقوق الملكية الفكرية، [غير مسموع] كانت هناك حاجة لتقييم حقيقة هذه التكاليف والمجهودات الإضافية، وما كان لازمًا لحماية العلامات التجارية في نظام اسم النطاق.

مجددًا، سنحصل على بيانات حقيقية هنا بدل العمل فقط انطلاقًا من أدلة قولية. لماذا INTA عوض الجمعية الدولية للعلامات التجارية؟ حسنًا، [غير مسموع] تجيب [غير مسموع] مُلاك العلامات التجارية والمهنيون عبر 190 دولة.

إذن تم طلب من أعضاء INTA حساب جميع التكاليف خلال السنتين الأخيرتين، 2015 و2016. كانت هناك 33 إجابة على الإجمال، بما في ذلك مشارك غير ربحي. كان بالتأكيد معدل استجابة ضعيفًا، بشكل محتمل من جهة بسبب أن السؤال كان صعبًا للغاية وتجميع البيانات للإجابة كان مهمة كبيرة.

عمومًا، فإن [غير مسموع] نفسه لم يكن كافيًا للحصول على توجه واضح. لقد قدم بالتأكيد مؤشراً على التوجهات و[غير مسموع] النتائج ستساعد [غير مسموع] توضيح بعض النتائج الرئيسية التي لديكم هناك. بعضها تم ذكره هنا. والكثير منها كان في التقارير، لكن أحد الأسباب الرئيسية هو أن 90% من مُلاك العلامات التجارية المستجيبين للاستبيان قد سجلوا علامات تجارية، نطاقات gTLD جديدة، لأغراض [دفاعية] فقط.

كان من الواضح أن أسماء النطاقات تم تسجيلها من قبل مُلاك العلامات التجارية وقد نطاقات gTLD الجديدة غالبًا [غير مسموع]. وسوف نسمع أكثر عن [غير مسموع] من جوريدن بعد قليل.

نتيجة أخرى كانت هي أن برنامج نطاقات gTLD الجديدة زاد في تكاليف دفاع العلامات التجارية، وفي هذا السياق، كان من الواضح أن هناك حاجة للمزيد من الفحص والاستبيانات

المستقبلية بشأن [غير مسموع] التكاليف المتعلقة بنطاقات المستوى الأعلى عمومًا، لكل من [غير مسموع] القديمة والجديدة.

وبشكل مهم، فيما يخص المنازعات، فإن 75% من القضايا المرفوعة في الوقت الحالي وتشتمل على خدمات الخصوصية والبروكسي وتقرب من الثلثين تصادف مستوى ما من معلومات WHOIS غير الدقيقة/غير المكتملة.

وقد وجد الاستبيان أيضًا أن هناك تكلفة غير متكافئة مرتبطة بإجراءات الإنفاذ الخاصة لنطاقات gTLD الجديدة مقارنة بإجراءات الإنفاذ الكلية، وهناك إشارة إلى أنه حاليًا هناك تكافؤ أكثر في التعدي على العلامات التجارية في نطاقات gTLD الجديدة مقارنة بنطاقات gTLD القديمة.

ومن الناحية الإيجابية، كان يُنظر إلى آليات حماية الحقوق من قبل أولئك الذين أجابوا على الاستبيان باعتبار أنها كانت مفيدة في الحد من المخاطر المتوقعة مع طرح نطاقات gTLD الجديدة.

بالنظر إلى تقرير مؤشرات المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك لمؤسسة ICANN، كان من الواضح أن عدد القضايا المرفوعة بين جميع موفري الخدمات، السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات والتعليق الموحد السريع، قد نمت بشكل كبير منذ تقديم نطاقات gTLD الجديدة.

إذا نظرنا إلى بين 2013، فإن أول نطاقات مستوى أعلى كانت في الجذر سنة 2016، ونرى نموًا بنسبة 36% في القضايا المرفوعة عبر جميع موفري الخدمات. إذا نظرنا إلى الأساس لمعدل 2012 و2013، مثلًا، لدينا نمو بنسبة 25% عبر جميع موفري الخدمات، إذن فقد ارتفع ذلك.

لديكم جدول صغير هناك يظهر السياسات الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات والتعليقات الموحدة السريعة [غير مسموع] في مجموع القضايا. ومن المثير للاهتمام أننا نظرنا في التعليق الموحد السريع. فقط حوالي 5% من مجموع القضايا هي قضايا التعليق الموحد السريع ويمكنكم رؤية أن تلك الأرقام مسطحة نوعًا ما، حيث يمكننا أن نرى أن التعليق الموحد السريع [غير مسموع] معروف ربما كما رأى البعض.

إلا أن العدد المتزايد للنزاعات ليس مفاجئًا في حد ذاته بسبب أن توسيع نطاقات gTLD زاد في عدد التسجيلات [غير مسموع]. لذا أعتقد أن السؤال المناسب هو حتمًا ما إذا كان هناك المزيد من

انتهاكات العلامات التجارية المتناسبة في نطاقات gTLD الجديدة أكثر منها في نطاقات TLD القديمة، ولسوء الحظ ليست لدينا قياسات ICANN المقسمة للاستخدام النسبي للسياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول اسماء النطاقات. هذا لقول أن استخدام السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول اسماء النطاقات ونطاقات gTLD الجديدة مقابل استخدامها في نطاقات المستوى الأعلى القديمة.

إلا أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية لديها تلك الإحصائيات، ولذا فالجواب على ذلك السؤال [غير مسموع] هو نعم، لأنه إذا نظرنا إلى 2016، فإن 18.6% من حجم مجموع قضايا نطاقات gTLD هم نطاقات gTLD الجديدة، وفي الوقت نفسه، فإن 14% من مجموع تسجيلات نطاقات gTLD كان من نطاقات gTLD الجديدة. إذن يمكننا ربما رؤية هذا الاتجاه.

إلا أنه من المهم، إذا كنتم تذكرون أن المقاييس التي لدينا هي فقط حالات [غير مسموعة] السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول اسماء النطاقات وهذه إجراءات مسيرة تكون بوضوح جزءاً من تكاليف الإنفاذ الكلية لمُلاك العلامات.

إذن، الاستنتاجات من هذا. حسناً، رأينا عدداً متزايداً من النزاعات مع طرح نطاقات gTLD الجديدة مع ارتفاع عامّاً تلو الآخر. ذكرت تلك الأرقام فقط سابقاً.

يستخدم مُلاك العلامات التجارية مجموعة من الوسائل الأخرى للتعامل مع انتهاك تسجيلات اسم النطاق، ولتي من الصعب رصدها. إذن، تكاليف [غير مسموع] الإجراءات الموحدة لتسوية خلافات اسم النطاق والتعليق الموحد السريع تمثل فقط جزءاً من التكاليف الهامة الإجمالية لمُلاك العلامات.

يبدو أن هناك انتهاكات للعلامات التجارية في الوقت الحالي في نطاقات gTLD الجديدة أكثر منه في نطاقات gTLD القديمة. ويجب إعادة دراسة التأثير على التكلفة والجهد المطلوب لحماية العلامات التجارية في نظام اسم النطاق للحصول على المزيد من البيانات، وأن يكون أكثر سهولة للاستخدام، وأن يحصل ربما على معدل استجابة أفضل.

[URF] هو نسيباً استخدام ضعيف و[غير مسموع] مسطح، لذا فإن قيمته يمكن مناقشتها مقارنة بقيمة الإجراءات الموحدة لتسوية خلافات اسم النطاق.

وبخصوص مكتب مقاصة العلامات التجارية، هناك حاجة لتحليل للتكاليف والفوائد من أجل الحصول على بيانات محسنة من أجل لتمكين من وضع نتائج نهائية أساساً.

سأمر عبر آليات حماية الحقوق - عفواً، توصيات آليات حماية الحقوق. التوصية 40، توصي بأن دراسة الأثر المذكورة سابقاً من أجل التحقق من المراجعة الدورية لتأثير برنامج نطاقات gTLD على التكاليف والجهد من أجل ضمان أنه يمكننا رؤية التطور عبر الزمن مع مواصلة برنامج نطاقات gTLD الجديدة للتطور [غير مسموع] زيادة تسجيلات نطاقات gTLD الجديدة.

نوصي بأن تتم دراسة الأثر المقبلة بالتحديد، خلال الـ 18 شهراً المقبلة بعد إصدار تقرير فريق المراجعة النهائي، وأن تتم الدراسات التي تليها كل فترة 18 إلى 24 شهراً.

توصيتنا 41 هي توصية توصي بالمراجعة الكاملة لـ [UDRS] وأيضاً توصي بالنظر في كيفية اعتبار تشغيل UDRP أيضاً. إلا أنه، وخصوصاً لأن عملية مراجعة السياسات PDP لجميع آليات حماية الحقوق، والتي تجري حالياً، فقد أشرنا إلى أن أي مراجعة من هذا النوع يجب أن تأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار عند نشره، وقد يكون ذلك غير ضروري إذا كانت نتائج هذا التقرير مهمة جداً، وما إذا كان التقرير يعتبر التعديلات المحتملة.

المبرر هناك حقاً كان... [غير مسموع] هنا إذا كان من الممكن فهم سبب الزيادة في التعليق الموحد السريع يبدو تحت التوقعات وما إذا كان URS نظاماً فعالاً لمنع الانتهاكات. ونتعبر أيضاً أنه من المهم الحصول على مستوى من المجال المتكافئ لجميع نطاقات gTLD.

بشأن التوصية رقم 42. إذن، المراجعة المستقلة لمكتب مقاصة العلامات التجارية [غير مسموع] لتزويد تقرير لم يكن قادراً على وضع استنتاجات نهائية بسبب حدود البيانات، وبتجدر الإشارة خصوصاً إلى أنه لم يكن قادراً على إنجاز دراسة الفوائد والتكاليف، [غير مسموع] خدمة الدعاوى أو ربما تمديد معايير المطابقة.

لذا، نوصي بذلك من أجل السماح بمراجعة فعالة للسياسة لتحليل الفوائد والتكاليف لمكتب مقاصة العلامات التجارية ويجب تنفيذ نطاقه.

كما أننا نشير مجدداً إلى أنه يجب اعتبار مراجعة عملية وضع السياسات لكل تقارير آليات حماية الحقوق، وتعيين نطاق أي عملية مراجعة، والتعديلات المحتملة هناك.

إذن، أنا سعيد لأخذ الأسئلة أو تركها إلى النهاية وعدم ترك الكثير لجوردين ليقوله، أي شيء يفضله.

جوناثان زاك: ديف، أنا جوناثان. كاثي... أوه، لقد رفعت يدها. سوف أدها تتحدث أولاً ثم نكمل.

كاثي كلينمان: رانع. أنا كاثي. هل يمكنكم سماعي؟

جوناثان زاك: شكراً كاثي.

كاثي كلينمان: حسناً، تماماً. رائع. مرحباً ديفيد. ليست لدينا الشريحة أمامنا. ربما يمكنك العودة لها، شريحة INTA. على أي، أولاً، شكراً لجميع أعضاء فريق المراجعة، على العمل المتواصل في هذا المجال. كما هو الحال دائماً، شكراً.

إذن، لدي أسئلة متعددة، لكن أحدها يخص هذه الشريحة. شكراً. في فريق العمل، في مجموعة عمل آليات حماية حقوق، قضينا الكثير من الوقت في دراسة [غير مسموع] ووجدنا ما سنتوقعونه - أنه كان خاطئاً من الناحية الإحصائية.

ومن بين 660 عضواً في INTA، أجاب 33 عضواً. أجاب أكثر من ذلك، لكن فقط أكملوا الإجابة. ومن بين هؤلاء، نسبة كبيرة من الشركات التي أجابت كانت شركات برأسمال من ملايين الدولارات.

إذن عندما تحدد استنتاجك الرئيسي، فإن السبب الرئيسي لنسبة 90% من مَلاك العلامات التجارية المستجيبين للاستبيان والذين هم شركات ضخمة برأسمال من ملايين الدولارات يسجلون نطاقات gTLD جديدة لأغراض دفاعية.



أنا أتساءل عن كمية التفاصيل التي يمكن أن تضعوها بشأن المشاكل مع الاستبيان. أنا لا أدعي خطأ INTA. لقد كان استبياناً صعباً للقيام به وكلنا نتعلم. ويعمل فريق عمل آليات حماية حقوق حالياً على جمع بياناته وقد تعلم الكثير من INTA وكثير من لوري شولمان بشأن عملية القيام بهذا. لكن، ألا يجدر بكم تأهيل الشريحة لما وجدتموه بالفعل، والذي هو مجدداً، خاطئ من الناحية الإحصائية.

إذن ليس أن هذا غير مهم، لكنه غير صالح من الناحية الإحصائية، ونحن نتحدث عن أن الشركات الكبرى في العالم سجلت بشكل كبير نطاقات gTLD لأغراض دفاعية. ويبدو لي أن هذا هو الاستنتاج الحقيقي.

لذلك اسمح لي أن أسأل ديفيد، هل يمكننا تأهيل هذه عند نشرها وفق ما بنينا المعلومات عليه؟ شكراً.

أجل. شكراً كاثي. نعم، هذا مماثل للنقطة التي وضعناها عندما كنا نتحدث في اجتماع ICANN في أبو ظبي. أعتقد أنه من الواضح أن 33 عدد صغير للغاية. وقد تم إجراء الدراسة من قبل Nielson وقد سألناهم بالخصوص عن هذا. لم يقولوا أنه غير صالح من الناحية الإحصائية وهم من قاموا بإنجاز الاستبيان. لذا، إذا كان من الواضح أن التوافق بين جميع الأشخاص الذين يقومون بالاستبيانات هو أن أمراً كهذا غير صالح من الناحية الإحصائية، فيمكننا بالتأكيد وضع أمر بهذا الشأن في تقرير فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك. سأعود بهذا إلى الخلف. هذا قليلاً أقوى مما قلناه في أبو ظبي، لذا أنا سعيد بطرح هذا على Nielson. [غير مسموع] غير صالح من الناحية الإحصائية أو لا لأن هذا ليس ما قلتموه أساساً عندما نظرتم إلى هذا. نظرتم الواضحة كانت هي أنه كانت هناك إشارة إلى توجهه، والذي هو حقاً ما تكلمنا عنه جميعاً لحد الآن.

ديفيد تايلور:

وأنا [غير مسموع] أخذت نقطي أن الكثير من الشركات التي أجابت كانت شركات كبيرة. وبالنظر إلى الاستبيان، [غير مسموع] أقرأ عبر الاستبيان، فإنه استبيان مربع نوعاً ما. إنه ينطوي على العديد من المعلومات، والتي أعتقد أن العديد تركوها وقالوا، لا يمكننا تقديم مثل هذه الأجوبة، فقط بعض الشركات الأكبر كانت لديها ربما الموارد للقيام بذلك أو طلبت من مستشاره الخارجي وضع هذه البيانات.

إذن، كما قلت بشكل صحيح، نحن جميعًا نتعلم من العديد من المراجعات ومثل هذه الاستبيانات. هذا أمر يحتاج بالتأكيد أن يتم النظر فيه و[غير مسموع] أخذ كل هذه التعليقات السابقة كوسيلة لإجاز هذا وطريقة أفضل للحصول على معدل استجابة أكبر.

الأمر الآخر الوحيد الذي لدي لأقوله هو بالتأكيد، فقط لأن لدينا عددًا كبيرًا من الشركات المسجلة، الشركات الكبرى، فهذا لا يعني أن الشركات الصغيرة لا تسجل.

ومجددًا، هذا أحد تلك الأمور. وهذا إشارة وهو حقًا حيث نأخذ. كانت هناك إشارة للحصول على البيانات مقابل الدليل القولي، والذي هو تمامًا حيث لدينا الدليل القولي. مَلَاك العلامات التجارية مقابل الدليل القولي للآخرين، والجميع ينظر وهو القليل من أحد الجانبين الذي يقود كل شيء ونحن نحاول تصور الأرضيات المشتركة.

إذن نريد الحصول على البيانات إذا كان بإمكاننا وكان هذا عملاً جيدًا. بصدق، لا أعتقد أن لدينا ما نريد، ويمكننا القيام بما هو أفضل؛ لذا، فكرة إعادته تبقى [غير مسموع].

ويسرني تلقي أية أسئلة أخرى. لقد انتقلت فقط من الشاشة، جوناتان، [غير مسموع] عفواً.

كاثي، هل رفعت يدك مرة أخرى؟ هل لديك سؤال آخر؟

شخص غير محدد:

لقد فعلت. وإن كنت أنا وحدي في قائمة الانتظار، فأولاً، أعتذر للجميع. لكن نعم، لدي سؤال آخر.

كاثي كليمان:

تفضل.

شخص غير محدد:

أولاً، ديفيد، شكراً لك على إجابتك الطويلة. هناك الكثير بذلك الشأن... هناك نص تقديمي. لا أدري ما إذا تم تقديمه لكم - حصلنا عليه من Nielson وفريق عمل آلية حماية حقوق، والذي

كاثي كليمان:

يؤهل حقًا بشكل كبير الاستبيان. سأحرص على إرسال ذلك لكم للتأكد من أننا جميعًا ننظر إلى نفس المادة.

هل يمكننا الانتقال إلى شريحة التعليق الموحد السريع؟ التوصية بشأن التعليق الموحد السريع، شريحة التوصية.

أردت التأكد والنظر فحسب. على أي، لم يصل فريق العمل لهذا بعد، لذا من الواضح أنني أتحدث باسمي وليس باسم فريق العمل. لقد بدأنا للتو عملية التعليق الموحد السريع. وقمنا فقط بجلسة التثقيف والكثير من الأسئلة للمحامين الذين يعملون في هذا المجال المتعلق بالتعليق الموحد السريع.

لكن قد تم إنشاء التعليق الموحد السريع كآلية الإنزال السريع لتسجيل نطاقات gTLD الجديدة. هل أرى توصية هنا؟ هل أفهم ذلك، بأنكم توصون بأن يتم تمديد التعليق الموحد السريع لكل نطاقات gTLD، القديمة والجديدة؟ بغض النظر عن السبب الأصلي لإحداثه. أم ألا يتم استخدامها لأي نطاقات؟ هل هذا هو ما يجري هنا؟ لأنني مرتبكة بشأن تعليق تكافؤ الفرص. فكرت فقط في السؤال من أجل التوضيح. شكرًا.

أجل. لا يوجد شيء حقًا خلف ذلك. أعتقد أن ذلك أمر نتحدث عنه ونعتقد أنه من المهم الحصول على تكافؤ الفرص حيث [غير مسموع] قدر الإمكان. وكما تعلمون، بعض نطاقات gTLD القديمة اعتمدت التعليق الموحد السريع طوعًا. البعض ربما قام بذلك، والبعض الآخر لا. أعتقد أنه هذا حقًا سؤال [غير مسموع] نرى. لكن الحاجة للحصول على تكافؤ الفرص أمر أعتقد أنه مهم. وكما تبدو الأمور، فلا أعتقد أن التعليق الموحد السريع يتم استخدامه بشكل كبير. إنه متاح في بعض نطاقات gTLD وربما ليس في بعض النطاقات القديمة ويقول الأشخاص، التعليق الموحد السريع مستخدم بشكل كبير ومنتجك من قبل مُلاك العلامات التجارية للقيام بأمر مريعة؛ أعتقد أنه سيمنعه بالتأكد من الوصول إلى أي نطاقات قديمة، لكن هذا ليس هو الشأن بالنسبة للجميع. إنهم في الواقع يرون أنه ليس بالخصوص لأي مدى واسع.

إنه فالجزء الذي [غير مسموع] التوصية، والذي لا يتحدث عن تكافؤ الفرص. التوصية نفسها تنظر حقًا في كيفية التشغيل البيئي مع السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات لأنها بوضوح آليتان موجودتان بجانب بعضهما البعض للقيام بأمر مختلفة. السياسة الموحدة

ديفيد تابلور:

لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات لديها [غير مسموح] ليس لديها تحويل والذي كان مهمًا للغاية لأنه عندما كنا نصيغ ونضع التعليق الموحد السريع، لم يكن يتضمن التحويل بالخصوص، لذا لم نر ربما مَلاك العلامات التجارية يأتون ويكتسحون أسماء النطاقات هذه في مسار سريع لفترة ثلاثة أيام من عيد الميلاد في حين كان الجميع نائمين. لذا، كانت طريقة [غير مسموح] مناسبة في بعض أسماء النطاقات هكذا.

لذا فهي أجزاء مختلفة لأمر مختلفة وأعتقد أن هذا مكن التعقيد. وبالتأكيد، ما تنتظرون إليه الآن بشأن فريق العمل المعني بمراجعة عملية وضع السياسات هو تجميعكم للمعلومات في محاولة للحصول على مراجعة مفصلة وهو أمر لم نستفد منه. لكن شكرًا، لقد طرحت مقاطًا جيدة.

شكرًا.

كاثي كليمان:

لأن وقتنا قصير، لننتقل إلى جوردين وإلى قسم الحجز من تقريرنا الجديد. تفضل جوردين. قدم ذلك القسم.

جوناثان زاك:

شكرًا. سأحدث باختصار كبير لأنه لدينا فقط ثمانية دقائق متبقية في الندوة عبر الويب وسأحاول ترك القليل من الوقت للأسئلة في النهاية.

جوردين بوشانان:

أعتقد أن أحد الأمور التي لاحظناها مبكرًا جدًا في نظرتنا لنطاقات gTLD الجديدة ومظاهر المنافسة خاصة تجلت في أنه كان هناك عدد كبير من النطاقات المحجوزة داخل نطاقات gTLD الجديدة.

بكلمة محجوزة، هناك تعريفات متعددة لهذا المصطلح. استخدمنا تعريفًا واسعًا لأغراض تحليلنا لذلك وسأحدث عنه، والذي يعني أساسًا أن اسم النطاق نفسه ليس هو المعرف الأساسي للمحتوى المستقل.

إذن أساسًا، إذا لم يكن اسم النطاق يوصل إلى نتيجة أو كان يوصل إلى خطأ أو إلى صفحة تحتوي فقط على معلومات الحجز، أو حتى إذا كانت تعيد التوجيه إلى صفحة أخرى مستضافة

في نطاق مختلف، خاصة في نطاق مستوى أعلى آخر، فنعتبر أن هذه النطاقات محجوزة وفق تعريفنا.

الآن، هناك تعريفات مختلفة أخرى يمكنكم استخدامها. السؤال الأخير لإعادات التوجيه بالخصوص، أعتقد أن هناك جدلاً بشأنه، وبالتأكيد لا نتحدث فقط عن أنواع الصفحات التي ترونها عندما تتصفحون في نطاق وترون العديد من الإعلانات أو معلومات بأن النطاق متاح للبيع أو حتى أن الأشخاص قد يفكرون فيه على أنه صفحة حجز. إذن نستخدم تعريفاً واسعاً فقط في محاولة لفهم هل يتم استخدام هذه النطاقات كمعرفات أولية للمحتوى أو لا؟

إذن، استخدام هذا التعريف الواسع، بناء على بعض البيانات التي لدينا من إحصائيات [غير مسموع] مسبقاً، والتي كانت بيانات متاحة بشكل عام، ولاحظنا أن جزءاً كبيراً من نطاقات gTLD الجديدة تم حجزها وأردنا فهم ما إذا كانت هذه الظاهرة فريدة لنطاقات gTLD الجديدة أو إذا ما كان هناك فرق مع نطاقات gTLD القديمة، لأنه كما يمكنكم أن تروا على الشريحة، بناء على الحسابات المذكورة في التقرير، فإن أكثر من ثلثي جميع تسجيلات نطاقات gTLD الجديدة محجوزة حالياً. إذن فهذا بوضوح عدد كبير للغاية.

لذا طلبنا من [NTLD stats] توسيع تحليلهم وأيضاً النظر في نطاقات gTLD القديمة التي لم يقوموا بها تاريخياً. في أغلب الحالات، كان يجب القيام بذلك من خلال اختبار عينات، لأنه من الواضح أن هناك العديد من النطاقات في نطاقات gTLD القديمة أكثر من في com وبعض النطاقات الكبيرة الأخرى بالخصوص.

لذا، عندما أكملوا ذلك التحليل، وجدوا أنه في نطاقات gTLD القديمة، لنفس الفترة الزمنية، والتي أعتقد أنها كانون الأول (ديسمبر) من السنة الأخيرة، حيث أن هذه البيانات منذ سنة، فإن فقط حوالي 56% من نطاقات gTLD القديمة محجوزة.

قلت فقط، لكن من الواضح أنه عدد كبير جداً أيضاً. أكثر من نصف جميع النطاقات، حتى في نطاقات gTLD القديمة، هي أيضاً محجوزة.

لذا، نطاقات gTLD الجديدة بها معدلات حجز أكبر، لكن نطاقات gTLD القديمة لديها أيضاً معدل عال من حجز [غير مسموع] القديمة.

إضافة إلى ذلك، للأسف لم نتمكن من القيام باستنتاجات أكثر من هذه البيانات. لم نتمكن من إيجاد أي حقائق واضحة تهم المنافسة. مثلاً، معدلات التجديد أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على استدامة نطاق gTLD بناء على معدلات الحجز. فمنا بتحليل يسير جداً لهذا لمحاولة رؤية إذا كان بإمكاننا إيجاد نتيجة بسهولة.

هناك القليل من جهة سبل الحماية وجهة الانتهاك... هناك ترابط صغير جداً بين معدلات الحجز الأعلى ومعدلات انتهاك نظام اسم النطاق الأعلى، رغم أنني أشير إلى أن هناك أيضاً ترابط بين تنفيذ الإمتدادات الامنية لنظام اسم النطاق ومعدلات انتهاك نظام اسم النطاق. إذن هذه معدلات طفيفة من الحدوث، ليس من الواضح ما يمكن استنتاجه منها بنسبة 100%.

ثم كانت لدينا العديد من الافتراضات بشأن سبب أن معدل حجز أعلى قد يؤدي إلى استقرار أقل في نطاقات gTLD مستقبلاً. مثلاً، قد يكون تجديد النطاقات المحجوزة أقل احتمالاً أو ربما قد تكون هناك إشارات إيجابية على المنافسة. ربما قد تكون إشارة إلى أن هناك الكثير من الاهتمام الإيجابي بالمضاربة في المستقبل بنطاق gTLD هذا.

لذا، حددنا هذا النمط بأن نطاقات gTLD الجديدة تميل إلى معدلات حذر أكبر من نطاقات gTLD القديمة، لكن في هذه المرحلة، لسنا متأكدين مما يمكننا فعله من هذا، لذا فإنه حقيقة مهمة أكثر مما هي مؤشر على نجاح أو فشل برنامج نطاقات gTLD الجديدة في تقريرنا.

إذن مع دقيقتين أو بضع دقائق متبقية، سأفتح المجال لأية أسئلة إضافية حول هذا الموضوع. أرى في الواقع أنه - أوه، عفوًا. نسيت أن أذكر أنه كانت لدينا توصية متعلقة بهذا، والتي هي أساساً القيام بمزيد من الدراسة والحصول على بيانات مجمعة في هذا الموضوع.

أرى في الدردشة أن جون طرح سؤالاً، والذي هو: لماذا نستخدم تعريفاً واسعاً، ما يعني بالطبع أنه سيكون هناك المزيد من إعادات التوجيه في نطاقات gTLD الجديدة، نطاقات gTLD القديمة.

جون، هذه نقطة جيدة. لا أعتقد أن إعادات التوجيه تأثير كبير على مجموع معدلات الحجز. أعتقد حتى إذا ما عدنا إلى إعادات التوجيه أننا سنرى فرقاً مهماً بين الاثنين. من الشائع أ، تكون هناك إعادات توجيه في نطاقات gTLD القديمة كذلك، كما ذكر جون. هل من سؤال آخر جون.

كورت يسأل عما إذا كان هناك ترابط بين السعر والحجز. مجددًا، ليست لدينا الثقة في أي من بيانات التسعير لتكون قادرين على وضع تصريح في هذا المجال.

أساسًا، بيانات التسعير الوحيدة التي كانت متاحة عبر هذه المراجعة على مستوى السجل تم نشرها - لم يتم نشرها، أسعار الجملة القياسية بين السجلات وأمناء السجلات. لم تكن لدينا أية بيانات بشأن أسعار الترويج، ما سينتج عنه أسعار أقل، وهو ما نرى أنه أدى إلى الكثير من حجم نطاقات gTLD الجديدة أو النطاقات المميزة التي نعتقد أنها تجلب الكثير من مجموع الدولارات في نطاقات gTLD الجديدة. إذن، تحليلنا للتسعير بعيد عن أن يكون تامًا، ولهذا ترون العديد من التوصيات في التقرير والمتعلقة بجمع بيانات تسعير إضافية [غير مسموع].

هل من أسئلة أخرى؟ يبدو أنه لا توجد أسئلة أخرى، لذا سأعطي الكلمة مجددًا إلى جوناثان.

أجل. شكرًا، جوردين، وشكرًا للجميع على المشاركة في هذا الاجتماع الهاتفي. أعتقد أن المهم، هو أننا لم نضع في النهاية حكمًا على قيمة الحجز، إذن استعجال تضمين أو استثناء مظاهر مختلفة من الحجز وما للتأثيرات المختلفة التي قد تكون على المنافسة لأنواع مختلفة من الحجز، وما إلى ذلك، [غير مسموع] لذا ليس هناك توصية ذات صلة بناء على بعض الاستعجال المحيط بالحجز.

إذن، لا تزال لدينا فترة تعليق عامة مفتوحة إلى غاية اليوم بعد عيد الميلاد. لذا حسب كيف تريدون قضاء عطلة عيد الميلاد، فقد تودون كتابة بعض التعليقات وتقديمها لفريق المراجعة. ونتطلع إلى الاستماع منكم ودمج ذلك مع المجموعة السابقة من التعليقات التي لدينا بالفعل في التقرير.

لذا، هل من تمديد للأجل؟ ولا أعرف ما إذا كنا نحاول وضع تمديد بهذا الشأن لأنه كان فقط جزءًا من التقرير، جون، لكن يمكننا الحديث عن ذلك لاحقًا. أعتقد أننا نحاول فقط تقديم هذا.

أوه، فترة التعليقات العامة تنتهي بتاريخ 8 كانون الثاني (يناير) 2018.

حسنًا. إذا لم تكن هناك أية أسئلة أخرى، أقدر كل من حضر في الندوة عبر الويب وسنقى منفحين لمزيد من المناقشة مع ورود أسئلة أخرى. شكرًا جزيلاً.

[نهاية النص المدون]